

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247599

الصادر في الدعوى رقم: AC-2025-247599

المقامة

المستأنفة  
المستأنف ضدها

من/ المتهم، سجل تجاري رقم (...)  
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 2025/08/19م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ بحضور كل من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CSR-2024-242548) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من/ ...، هوية وطنية رقم (...)، ترخيص محاماة رقم (...)، وذلك بموجب الوكالة رقم (...). الصادرة في تاريخ 2024/12/15م.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد تقدمت بالاعتراض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك برقم (...) وتاريخ 2024/02/29م القاضي برفض طلب الاسترداد العائد للبيان الجمركي رقم (...) وتاريخ 1445/08/19هـ، وقد أصدرت اللجنة الجمركية قرارها - محل الاستئناف - القاضي منطوقه بما يأتي:

" رد دعوى المدعية/ مصنع ... (سجل تجاري رقم ...)، المقامة على المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بوجود الظل في الاستدلال بالنظر إلى أنه قد وردت شحنتين "طوب حراري" إلى ميناء جدة الإسلامي بتاريخ 1445/08/19هـ بموجب البيان الجمركي رقم (...) ورقم (...). وعند تقديم البيانات الجمركية للهيئة تم فسخ الشحنة رقم (...)، بينما تم رفض فسخ الشحنة رقم (...) بحجة ضرورة الحصول على إذن فسخ من المركز الوطني لإدارة النفايات، وعليه جرى مراجعة المركز وتقديم كافة المستندات المطلوبة وجاءت الإفادة المتضمنة ما يفيد أن مادة الطوب الحراري ليست نفاية ولا تدخل ضمن اختصاصه، كما تدفع المستأنفة باستمرار الهيئة برفض الفسخ بالرغم من إفادة المركز الوطني للنفايات التي أشارت إلى ضرورة استحداث فقرة فرعية جديدة للبند الجمركي (...) لتمييز هذا النوع من الطوب الناتج عن عمليات التعدين، كما تدفع بأن التناقض في الإجراءات أدى إلى تحمل المستأنفة رسوم أراضي غير مستحقة، واختتمت بطلب قبول الاعتراض شكلاً وموضوعاً، وإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وإلزامها برد الرسوم الجمركية محل الدعوى.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247599

الصادر في الدعوى رقم: AC-2025-247599

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بصحة الإجراء المتخذ من الهيئة فيما يخص البيان الجمركي محل الاعتراض، كما أنه بالاستفسار من الإدارة المختصة - إدارة التعريفية والقيود- تبين وجود قيد على البيان الجمركي محل الاعتراض، ويلزم على المستورد تقديم خطاب الفسخ وفقاً لمتطلبات البند الجمركي، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف شكلاً، واحتياطاً رفضه موضوعاً وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ 1447/02/25هـ الموافق 2025/08/19م، وفي تمام الساعة (11:22) صباحاً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مصنع شركة ... على القرار رقم (CSR-2024-242548) وتاريخ 2024/12/17م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2025/01/09م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2025/02/06م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن الاستئناف المائل يركز على أساس اعتراض المدعية على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق برفض طلب الاسترداد المقدم منها فيما يخص البيان الجمركي رقم (...). تاريخ 1445/08/19هـ بمبلغ قدره (83,300) ريال، وحيث تدفع المستأنفة باختلاف الإجراء المتخذ من الهيئة بشأن البيان الجمركي محل الخلاف عن البيان الجمركي رقم (...) بالرغم من ورودهما على نفس الباطنة، وحيث طلبت الهيئة من المكلف إحضار خطاب فسخ من المركز الوطني للنفائات بشأن (الطوب الأحمر) كونه مقيداً، وتدفع المستأنفة بأن التأخير كان بسبب التواصل بين مركز النفائات والهيئة، بالنظر إلى أن مركز النفائات قد وجه المستأنفة بعدم اختصاصه بفسخ الوارد الفعلي للإرسالية، وبناءً عليه أرفقت المستأنفة الإفادة الواردة من المركز الوطني لإدارة النفائات المتضمنة: " أن مادة الطوب الحارري المرفقة في طلبكم هي ليست نفاية وقم مراسلة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعمل اللازم حيال استحداث فقرة فرعية للبند الرئيسي (6902) لصنف الطوب الأحمر الناتج من نفائات التعدين ..."، ولما أن الهيئة تدفع بأنه تم الاستفسار من الإدارة المختصة - إدارة التعريفية والقيود- بشأن التحقق من وجود قيد على البند الجمركي وتبين من خلاله أن البند تم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247599

الصادر في الدعوى رقم: AC-2025-247599

تقييده بتاريخ 1445/07/24هـ وتم إزالة القيد بتاريخ 1445/09/21هـ، وحيث تم احتساب رسوم أرصيات بمبلغ (83,300) ريال ناتج عن الفترة التي تمت من خلالها المراسلات المشار إليها آنفاً، وحيث إن الأصل الثابت أن المستأنفة لا تتحمل تبعات جهتي اختصاص قد اختلفتا في إجراء معين متعلق بالإرسالية، ولما إن المستأنفة قد بذلت العناية اللازمة وقدمت جميع المستندات الداعمة لصحة ادعائها ولم تطعن الهيئة في صحتها؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / مصنع ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-242548-2024)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.  
ثانياً: وفي الموضوع قبوله، وإلغاء القرار الابتدائي الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، والحكم بأحقية المستأنفة باسترداد رسوم الأرضيات المدفوعة منها مبلغاً وقدره (83,300) ثلاثة وثمانون ألفاً وثلاثمائة ريال، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.  
ويُعَدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.  
وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور/...

عضو

الأستاذ/...

رئيس اللجنة

الدكتور/...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.